



تحليل العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق

عباس جواد الخفاجي

أ.د حيدر حسين ال طعمة

المستخلص

يعد العراق من البلدان النفطية التي تعتمد على المورد النفطي في تمويل الموازنة والاقتصاد. وتشكل الإيرادات النفطية نسب كبيرة في إجمالي الإيرادات العامة تصل في الغالب الى أكثر من (90%). مع ذلك، فقد انعكست تقلبات اسعار النفط والحروب التي خاضها النظام السابق، والنفقات العامة المتزايدة، في تنامي معدلات الدين العام منذ ثمانينات القرن الماضي. وقد خلفت الديون المتراكمة اثارا مباشرة وغير مباشرة على معظم المتغيرات الاقتصادية ومنها معدلات التضخم، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط معدلات الدين العام بالتضخم في معظم بلدان العالم وخصوصا النامية منها. تم اختبار العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق خلال المدة (2004-2020) باستخدام نموذج (ARDL). وقد بينت النتائج ضعف تأثير الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي، في معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة، مما يشير الى محدودية تأثير الدين العام في التضخم وارتباط الاخير بمتغيرات اخرى غير الدين العام، من نحو اسعار الصرف نظرا لان العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات في اشباع الطلب المحلي على مختلف انواع السلع والخدمات.

Abstract:

Iraq is one of the oil-producing countries that depend on the oil resource to finance the budget and the economy. Oil revenues constitute large proportions of total public revenues, often reaching more than (90%). However, the fluctuations in oil prices, the wars waged by the previous regime, and the increase in public spending, were reflected in the increase in public debt rates since the eighties of the last century. The accumulated debt has had direct and indirect effects on most economic variables, including inflation rates, given the close relationship between public debt rates and inflation in most countries of the world, especially the developing ones. The relationship between public debt and inflation in Iraq during the period (2004-2020) was tested using the ARDL model. The results showed the weak impact of public debt, both internal and external, on inflation rates in Iraq during the study period, which indicates the limited impact of public debt on inflation and the linkage of the latter with variables other than public debt in terms of exchange. rates, given that Iraq is highly dependent on imports. To meet the domestic demand for various types of goods and services.

المقدمة

يعد الاعتماد على الاقتراض في تمويل الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سمة من سمات المالية العامة في الوقت الراهن، خصوصا مع تكرار الازمات الاقتصادية والمالية وما تخلفه من انكماش وركود اقتصادي بحاجة لسياسات مالية توسعية لتحفيز الطلب الكلي وإنعاش الاقتصاد الوطني. وقد لجأت معظم دول العالم في السنوات الاخيرة الى تعزيز دور السياسة المالية في مكافحة الانكماش الاقتصادي لتسريع معدلات النمو والتعافي الاقتصادي. لكن بعض هذه الدول عانى من مضاعفات متنوعة نتيجة تراكم معدلات الدين العام الناجم عن الاقتراض المتكرر لتمويل العجز المالي الحكومي لسهولة هذه الاداة



سياسيا واجتماعيا مقارنة بضغط الانفاق العام او زيادة الضرائب. ومن أبرز الاثار التي ولدها تراكم الدين العام ارتفاع الضغوط التضخمية في العديد من دول العالم مما يتطلب توخي الحيطة والحذر في اللجوء الى سياسة الاقتراض العام ومراعاة الاثار الاقتصادية التي قد تخلفها القروض او يولدها تراكم الدين العام على التضخم.

أهمية البحث

حظيت العلاقة بين الدين العام والتضخم بجدل عريض خلال السنوات القليلة الماضية نظرا لاتساع سياسة الاقتراض الحكومي في معظم بلدان العالم لتعويض الانكماش الذي خلفته الازمات الاقتصادية والمالية المتكررة في الاقتصاد العالمي. خصوصا مع تزامن التعافي الاقتصادي الراهن بارتفاع معدلات التضخم، مما يثير قلق صناعات القرار الاقتصادي حول الاثار التضخمية للديون العامة في مختلف دول العالم.

مشكلة البحث:

تزايد المخاطر الاقتصادية نتيجة استمرار انكشاف الموازنة العامة على الإيرادات النفطية المرتبطة بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، وما يزيد تلك المخاطر تعويض الفجوة بين ضعف الإيرادات واتساع النفقات بالاقتراض الحكومي بشكل مستمر، مما زاد من معدلات نمو الدين العام في العراق، وما لذلك من اثار متنوعة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ومنها التضخم.

فرضية البحث:

يولد تنامي معدلات الدين العام اثارا مباشرة وغير مباشرة على مستويات الاسعار في مختلف بلدان العالم، الا ان اثاره على التضخم في العراق مختلفة نظرا لارتباط الاخير بأسعار صرف الدولار بشكل رئيس واعتماد الطلب المحلي على الاستيرادات بشكل شبه كامل.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى مناقشة طبيعة العلاقة بين الدين العام والتضخم في اطار النظرية الاقتصادية. ثم التطرق الى اتجاهات العلاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ومسار التضخم في العراق خلال المدة (2004-2020). يلي ذلك الاستعانة بنموذج الانحدار الخطي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والتضخم، والختام بجملته من الاستنتاجات والتوصيات.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: (2004-2020). بيانات سنوية وربع سنوية.

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:

سعيًا لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول تأثير الدين العام في التضخم. اما المبحث الثاني فقد تناول تحليل اتجاه الدين العام وتأثيره في التضخم العراقي وجاء بمطلبين، تناول الاول العلاقة بين الدين الداخلي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020). فيما عرض المطلب



الثاني العلاقة بين الدين الخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020). واخيرا، كرس المبحث الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين الاقتراض العام والتضخم، وجاء بمطلبين، تناول الأول نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، في حين عرض المبحث الثاني نتائج تقدير العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي مع التضخم في العراق خلال المدة (2004-2020). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الدين العام والتضخم

تحفز الزيادة في كمية النقود المتداولة على توسع الإنفاق وشراء المزيد من السلع والخدمات المختلفة، مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات، أي إن إرتفاع كمية النقد المتداول يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد إلا إن الإفراط في زيادة حجم النقد المتداول يؤدي إلى عجز الناتج الكلي (العرض الكلي) عن تلبية الطلب الكلي ومن ثم الوقوع في مشكلة التضخم، خصوصا إذا كان الجهاز الانتاجي للبلد غير مرن. اما تقليص كمية النقود عن المستوى المطلوب فانه يؤدي إلى انكماش الطلب الكلي، وما يترتب عليه من انكماش في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾. وغالباً ما تثير معدلات الاقتراض العام المرتفعة المخاوف من تصاعد الموجات التضخمية. وتلجأ العديد من الدول إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض من البنك المركزي بشكل مباشر، أو غير مباشر حينما تباع سندات وحوالات الخزنة إلى البنوك التجارية ليعاد خصمها لدى البنك المركزي، وكما حصل في العراق لعدة مرات خلال السنوات الماضية. في حين تلجأ دول اخرى الى تسويق ديونها الى الجمهور او المؤسسات المالية الاخرى، خصوصا اذا ما وجد سوق مالي متطور ووعي استثماري لدى مختلف شرائح المجتمع.

أولاً: التمويل غير التضخمي ومستويات الأسعار

نادرا ما تحقق النفقات العامة والايادات العامة التوازن التام في معظم بلدان العالم، وفي الغالب تفوق النفقات العامة الايرادات العامة وتحقق الموازنة عجزا ماليا، في حين تحقق الموازنة فائضا ماليا حينما تفوق الايرادات العامة النفقات العامة للدولة. ويستوجب العجز المالي الحكومي ايجاد مصادر تمويل اخرى منها رفع الضرائب أو الاقتراض من الأفراد أو البنوك التجارية أو من البنك المركزي، أو أحيانا يتم اللجوء إلى الاصدار النقدي الجديد كما حدث في العراق خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

1- الاقتراض العام من الجمهور

وإذا ما اقتضت الحكومة عن طريق بيع السندات للجمهور، فلن يكون هناك تغير صاف في عرض النقود وبمقتضى هذا النوع من الاقتراض تباشر الحكومة إصدار سندات وحوالات حكومية وتطرحها للبيع في السوق المالية. ويستلم الجمهور المساهم في الاكتتاب بالقرض العام السندات الحكومية لقاء تخليه عن السيولة النقدية التي يحتفظ بها والتي كان من المحتمل توظيفها أو انفاقها في مجال آخر. والنقطة المهمة هنا انه أياً كانت طريقة تسديد قيمة السندات الحكومية المشتراة سواء من خلال استخدام الأرصدة النقدية التي تقع في حوزة الجمهور أو السحب من حساباتهم المصرفية، لا يترتب على الاقتراض الحكومي من الجهات غير المصرفية اية زيادة مباشرة في عرض النقد وذلك لان اكتتاب هذه الجهات يتم من مدخراتها



التي تنتظر الاستثمار، وهذه المدخرات هي أموال نقدية سبق خلقها أو وجودها في الاقتصاد وبالتالي فإنها لا تمثل خلقا نقديا جديدا وهذا لا يؤثر على كمية النقود ولن يزداد عرض النقد أو تنشأ موجات تضخمية⁽²⁾.

2- الاقتراض العام من البنوك التجارية

يختلف الاقتراض العام من البنوك التجارية عن الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية نظرا لقدرة البنوك التجارية على خلق نقد جديد في صورة ودائع جارية (تحت الطلب)، وتعتمد الآثار النهائية لهذا الأسلوب التمويلي على عدة أمور: الأمر الأول، إذا قررت البنوك التجارية الحفاظ على العلاقة بين السيولة والودائع كما هي عليه، أي أنها تحل السندات الحكومية محل جزء من الموجودات السائلة التي تحتفظ بها في محفظتها، فإن بقية عناصر موجوداتها وبخاصة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سوف يميل إلى الانخفاض بنسبة إلى الأموال التي ستضمها إلى موجوداتها في صورة سندات حكومية، مما يؤدي إلى انخفاض ديون الجمهور ازاء البنوك، وفي هذه الحالة لن يتأثر عرض النقد. أما إذا قررت البنوك التجارية إبقاء الأموال الموجودة في حوزتها في صورة موجودات سائلة من غير السندات الحكومية فإن شراء السندات الحكومية من قبل البنوك التجارية يعمل على زيادة إجمالي موجوداتها وبالتالي نمو عرض النقد بنفس المقدار.

أما إذا تزامن إصدار السندات الحكومية مع توافر احتياطات نقدية سائلة لدى البنوك التجارية فسيكون بمقدورها مواجهة احتياجات الحكومة والقطاع الخاص معا، وسيزداد نتيجة لذلك عرض النقد بسبب التوسع في الائتمان المصرفي، بعبارة أخرى إذا توافرت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة فإنها تكون في وضع يؤهلها في تقديم التمويل إلى الحكومة عن طريق شرائها للسندات الحكومية دون إن تضطر في الوقت ذاته إلى خفض تمويل مشروعات القطاع الخاص، وهو ما يعني إن الاحتياطات الفائضة تمكن البنوك التجارية من تقديم القروض للحكومة والأفراد في إن واحد، مما يؤدي إلى آثار توسعية في عرض النقد وقد ترتفع معدلات التضخم. أما إذا تدفقت السندات الحكومية إلى سوق الأموال المعدة للإقراض في وقت لا تمتلك فيه البنوك احتياطات نقدية فائضة، فإن قيام البنوك التجارية بشراء السندات الحكومية سوف يكون على حساب القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص وبالتالي فإن عرض النقد قد لا يتأثر كثيرا لأن البنوك تكون قد قاومت القروض العامة محل القروض الخاصة.

وفي حال قامت الحكومة ببيع السندات الحكومية إلى البنوك التجارية فإن تحديد أثر ذلك على عرض النقد يعتمد على موقف البنك المركزي، فإذا قام الأخير بمد السوق بقدر كاف من السيولة (أي يعادل مشتريات البنوك التجارية من السندات الحكومية) فإن البنوك ستتمكن من شراء السندات الحكومية الجديدة وضمها إلى محفظة الأوراق المالية دون إن يؤثر ذلك على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ذلك إن ضخ سيولة إضافية إلى الاقتصاد سيعزز من الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ويوسع من قاعدتها الائتمانية، مما يسمح بزيادة عرض النقد وبالعكس إذا لم تتم عملية ضخ السيولة إلى الاقتصاد فإن ضم السندات الحكومية الإضافية إلى محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية سيحد من الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص، وفي هذه الحالة لن يكون هنالك مجال واسع لزيادة نمو عرض النقد⁽³⁾.



3- الاقتراض العام من البنك المركزي

في حال الاقتراض من البنك المركزي فإنه يمتلك سلطة وقدرة إصدار نقد جديد في صورة عملة، لذا عندما تقوم الحكومة ببيع السندات العامة ويكتتب بها البنك المركزي يترتب على هذا الاكتتاب خلق نقود جديدة لصالح الحكومة بمقدار قيمة السندات المكتتب بها، وعادة يدون البنك المركزي قيمة مشترياته من السندات الحكومية في حساب خاص للحكومة تستطيع السحب منه متى شاءت لتسديد ما يترتب عليها من التزامات لصالح الموردين والمقاولين نتيجة حصولها على السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فإذا كانت الحكومة تقترض لغرض تمويل انفاقها، فإن الحكومة لا تحتفظ عادة بالأموال المقترضة، وعليه عندما تقوم الحكومة بأفناق المبالغ النقدية المقترضة فإن ذلك سيزيد من دخول الجمهور غير المصرفي وبالتالي توظيف جزء من هذه الدخول في صورة ودائع لدى البنوك التجارية، ويترتب على ذلك زيادة حجم الودائع المصرفية لدى البنوك ومن ثم تحسين سيولتها ورفع احتياطياتها النقدية، وحيث إن هذه الأخيرة تعد الأساس الذي تنطلق منه البنوك التجارية في منح الائتمان المصرفي فإن زيادة هذه الاحتياطيات النقدية ستعمل على رفع قدرتها على تقديم المزيد من القروض للاقتصاد في صورة ودائع جارية أو تحت الطلب، وحيث إن هذه الأخيرة تعد جزءاً من عرض النقد فإن التوسع فيها يقود إلى زيادة عرض النقد عن طريق عمل مضاعف الائتمان المصرفي⁽⁴⁾.

وهكذا نجد إن عملية الاقتراض الحكومي من البنك المركزي تزيد مباشرة من العرض النقدي من خلال قدرة البنك المركزي على إصدار العملة التي هي جزء من عرض النقد وكذلك بصورة غير مباشرة من خلال زيادة الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التوسع في خلق الائتمان المصرفي في صورة ودائع جارية التي هي الأخرى تشكل جزءاً من عرض النقد. إن تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقود جديدة يقود إلى زيادة عرض النقد ومن ثم الطلب النقدي الكلي، فإذا كانت في الاقتصاد طاقات إنتاجية فائضة، فإن زيادة الطلب النقدي يمكن أن تنعكس على الإنتاج والاستخدام أكثر من انعكاسها على مستوى الأسعار. ذلك إن مرونة الجهاز الإنتاجي تسمح بتحقيق زيادة في معدل نمو الناتج الكلي الحقيقي من السلع والخدمات أكثر من الزيادة في معدل نمو المستوى العام للأسعار، في حين إذا لم تتوافر في الاقتصاد طاقات إنتاجية عاطلة فإن الطلب النقدي المتزايد الناجم عن زيادة عرض النقد يقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق الزيادة الحقيقية في الإنتاج والاستخدام، وبذلك يواجه الاقتصاد ضغوطاً تضخمية ومن ثم ارتفاعاً في التكاليف الإنتاجية⁽⁵⁾.

ثانياً: التمويل التضخمي ومستويات الأسعار

يتمثل التمويل التضخمي في الإصدار النقدي الجديد عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون غطاء لتمويل التنمية أو تحريك الأنشطة الإنتاجية أو تمويل الانفاق العام، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للدولة لتمويل عجز الموازنة العامة. وبهذه الطريقة تستطيع الدول إن تعالج العجز في الموازنة العامة بعد نفاذ كافة خيارات التمويل الأخرى. ورغم أنها الوسيلة الأكثر سهولة في العديد من الدول، إلا أنها بذات الوقت تعتبر الأكثر خطورة، حيث ينجم عنها توليد ضغوط تضخمية تضعف النمو والاستقرار الاقتصادي⁽⁶⁾.



ولا يقتصر التمويل التضخمي على إصدار النقود وطبعها بل يعد فتح الحسابات الائتمانية والاعتمادات أمام المنتجين وأصحاب الأعمال إحدى أشكال التمويل التضخمي (7). كما يمثل التمويل التضخمي أسلوباً آخر تستخدمه الدول لتأمين الحصول على الموارد المالية لأغراض الاستثمار. ويؤكد مؤيدو هذا النمط من التمويل، إن استخدام أسلوب التمويل بالعجز لتمويل تكوين رأس المال من شأنه إن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويعمل بالتالي على نمو معدل الادخار بحيث يستعاض عن هذا الأسلوب في المراحل التالية بالمخدرات الفردية لتمويل الاتفاق الاستثماري. وينبغي التمييز بين الدول في استخدام هذا الأسلوب في تمويل عجز الموازنة، فالدول المتقدمة اقتصادياً ويحكم امتلاكها جهازاً إنتاجياً مرناً، تؤدي زيادة المعروض النقدي نتيجة سياسة الإصدار الجديد، إلى زيادة الناتج مما لا يؤثر على المستوى العام للأسعار. أما الدول النامية فإن الأمر يختلف فيها، حيث إن استخدام أسلوب التمويل التضخمي ينصرف إلى زيادة التدفقات النقدية لتمويل العجز وزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة لا يستطيع الجهاز الإنتاجي تلبيتها لضعف مرونة العرض الكلي في الاستجابة لاتجاهات الطلب، مما يخلف موجات تضخمية تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني. ونستخلص من ذلك إن نجاح أسلوب التمويل التضخمي مشروط بامتلاك الدولة المعنية جهازاً إنتاجياً يتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة الزيادة في الطلب، ولإرباب فإن هذا الشرط غير قابل للتحقق في البلدان النامية (8).

المبحث الثاني: العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق

يؤثر تنقيد الدين في المستوى العام للأسعار (التضخم) لأن التنقيد يؤدي إلى زيادة الأساس النقدي عبر ارتباط محكم بين الأساس النقدي وعرض النقد عن طريق المضاعف النقدي. إن انخفاض وتيرة التضخم في العراق يعطل الكثير من سلبيات تنقيد الدين الحكومي، لكن تبقى ضغوطات سوق الصرف التي تستنزف الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي مع سعر صرف منخفض للدولار وقلّة العملة الأجنبية المباعية من وزارة المالية للبنك المركزي هي التي ترسم النطاق المناسب لتنقيد الدين، تواجه السياسة النقدية القيود التي تملئها المالية العامة لمواجهة العجز وما ينبثق عنه من تنامي حجم الدين العام (9)،

ويضاف إلى الهيمنة المالية المتعارف عليها تلك في اقتصاد نفطي تقلبات سعر النفط والتي تنعكس بنفس النسبة في ميزان المدفوعات وتصبح الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي صعوداً ونزولاً تابعة لتقلبات سعر النفط وتدابير تمويل العجز الحكومي فعندما ترتفع أسعار النفط تزداد فقرة صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وعندما تنخفض تلك الأسعار يرتفع رصيد صافي الائتمان المحلي (للحكومة والمؤسسات المصرفية) في الميزانية العمومية للبنك المركزي لمواجهة عجز الموازنة وإقراض المصارف لتعويض جزء من آثار انحسار الأنفاق الحكومي وهي تجربة العراق بعد هبوط أسعار النفط أثناء الأزمات والتدابير التي اعتمدها العراق تتسجم مع مفهوم السياسات المعاكسة للدورة، لكن ضخامة عجز الموازنة وضحالة السوق المالية تجعل مضامين الاقتراض في العراق مختلفة (10).

أولاً: العلاقة بين الدين الداخلي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):

من خلال الجدول (1) يتبين من الوهلة الأولى إن هناك علاقة خطية موجبة بين الدين الداخلي ومعدل التضخم، إذ يتضح إن منحني الدين الداخلي يتأرجح بين الصعود والنزول في السنوات (2004-



2020)، يقابله منحني التغير في معدل التضخم بنفس التحركات تقريبا، ويتبين من الجدول (1) أيضاً إن الأعوام (2004، 2005) شهدت إرتفاعاً للدين الداخلي إذ بلغ في عام (2005) قرابة (6.594) ترليون دينار فيما شهد إرتفاعاً في معدلات التضخم وبمعدلات متقاربة بلغت (26,8%، 37.1%) على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى التحسن في الوضع المعاشي للأسر العراقية نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ودعم رواتب الموظفين والغاء الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة، واندفاع الأسر نحو شراء المواد المنزلية والأثاث والسيارات مع تغير نظام الحكم والشروع ببعض الخدمات العامة، واستمر معدل التضخم بالزيادة إذ وصل إلى معدلات عالية.

في عام (2006) انخفض الدين الداخلي وسجل معدل نمو سالب بلغ (14-%) مقارنةً بعام (2005)، أما التضخم فقد ارتفع حتى بلغ قرابة (53.1%) ويعد معدل التضخم في عام (2006) هو أعلى مستوى وصل إليه التضخم خلال سنوات الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى الإسراع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية، فضلاً عن الاختناقات التي حصلت في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق.⁽¹¹⁾ وبسبب إرتفاع سعر صرف الدولار على حساب الدينار العراقي، يعني تقليل قوة الدينار الشرائية للمواطن فيزداد سعر المستهلك، ما يرفع حجم التضخم في الأسواق المحلية. إذ شهد عام (2007) انخفاضاً للدين العام الداخلي حتى بلغ قرابة (5.194) ترليون دينار وسجل معدل نمو سالب بلغ (9-%) بالمقارنة مع عام (2006)، ورافقه انخفاض في معدل التضخم إلى (30.9%) والسبب يعود إلى سعي البنك المركزي في استهداف وتقليل معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع أسعار الفائدة⁽¹²⁾.

الجدول (1) الدين الداخلي والخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020) / ترليون دينار

| السنة | الدين العام | الدين الداخلي | نمو الدين الداخلي | الدين الخارجي | نمو الدين الخارجي | التضخم % | نمو التضخم |
|-------|-------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------|----------|------------|
| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 |
| 2004 | 91.279 | 6.398 | - | 84.881 | - | 26.8 | - |
| 2005 | 59.053 | 6.594 | 3% | 52.459 | -38% | 37.1 | 38% |
| 2006 | 38.016 | 5.645 | -14% | 32.371 | -38% | 53.1 | 43% |
| 2007 | 36.408 | 5.194 | -9% | 31.214 | -4% | 30.9 | 42% |
| 2008 | 36.409 | 4.456 | -13% | 31.953 | 2% | 12.7 | 59% |
| 2009 | 28.962 | 8.504 | 91% | 20.458 | -36% | 8.3 | 35% |
| 2010 | 30.962 | 10.714 | 26% | 20.248 | -1% | 2.5 | 70% |
| 2011 | 33.331 | 12.294 | 15% | 21.037 | 4% | 5.6 | 124% |
| 2012 | 30.929 | 11.536 | -6% | 19.393 | -8% | 6.1 | 9% |
| 2013 | 30.318 | 13.078 | 13% | 17.24 | -11% | 1.9 | 69% |
| 2014 | 38.758 | 19.958 | 53% | 18.8 | 9% | 2.2 | 16% |
| 2015 | 52.04 | 31.977 | 60% | 20.063 | 7% | 1.4 | 36% |
| 2016 | 62.444 | 47.055 | 47% | 15.389 | -23% | 0.1 | 93% |
| 2017 | 79.224 | 48.749 | 4% | 30.475 | 98% | 0.2 | 100% |
| 2018 | 75.383 | 43.954 | -10% | 31.429 | 3% | 0.4 | 100% |
| 2019 | 69.498 | 38.91 | -11% | 30.588 | -3% | -0.2 | 150% |



| | | | | | | | |
|-------|-----|-----|-------|-----|--------|--------|------|
| %-400 | 0.6 | %-7 | 28.32 | %70 | 66.255 | 94.575 | 2020 |
|-------|-----|-----|-------|-----|--------|--------|------|

العمود (1،2،4) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). عمود (6) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). العمود (3،5،7) من عمل الباحث.

وخفض سعر الصرف، وهو ما يفسر تراجع نسب التضخم. وقد شهد عام (2008) انخفاض الدين الداخلي ليلعب قرابة (4.456) ترليون دينار ليسجل معدل نمو (13-%) مقارنةً بالعام (2007)، ورافقه في نفس العام انخفاض في معدل التضخم إذ بلغ (7،12%) وحقق نمواً سالباً بلغ (59-%) مقارنةً بالعام (2007). وتراجع معدل التضخم في عام (2009) إذ بلغ (8.3%) ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي بحيث أدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدل التضخم، وفي عام (2010) حصل إرتفاع للدين الداخلي وقابله انخفاض في معدل التضخم إذ سجل التضخم معدلاً بلغ (2.5%) ونتيجة اتباع سياسة اقتصادية معينة تخفض معدل التضخم فضلاً عن انخفاض سعر الصرف ولما له من أثر على المستوى العام للأسعار لأن أغلب السلع مستوردة بالدولار، كما إن الإيرادات النفطية تكون بالدولار.

وشهد عام (2011) إرتفاعاً في الدين الداخلي ورافقه إرتفاع في معدل التضخم وبمعدلات للتضخم بلغت (5.6%) والسبب يعود إلى إرتفاع أسعار أغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتج عن انخفاض عرضها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بإرتفاع أسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي إلى الداخل (التضخم المستورد)⁽¹³⁾. كما وسجل معدل التضخم نسبة (2.2%) عام (2014) مقابل (1.9%) عام (2013)، وهذا يعني إن الانخفاض في معدلات التضخم تشير إلى تمكن السياسة النقدية من المحافظة على معدلات متدنية لمستوى التضخم ضمن حدود مقبولة في ظل الأوضاع الامنية المضطربة⁽¹⁴⁾.

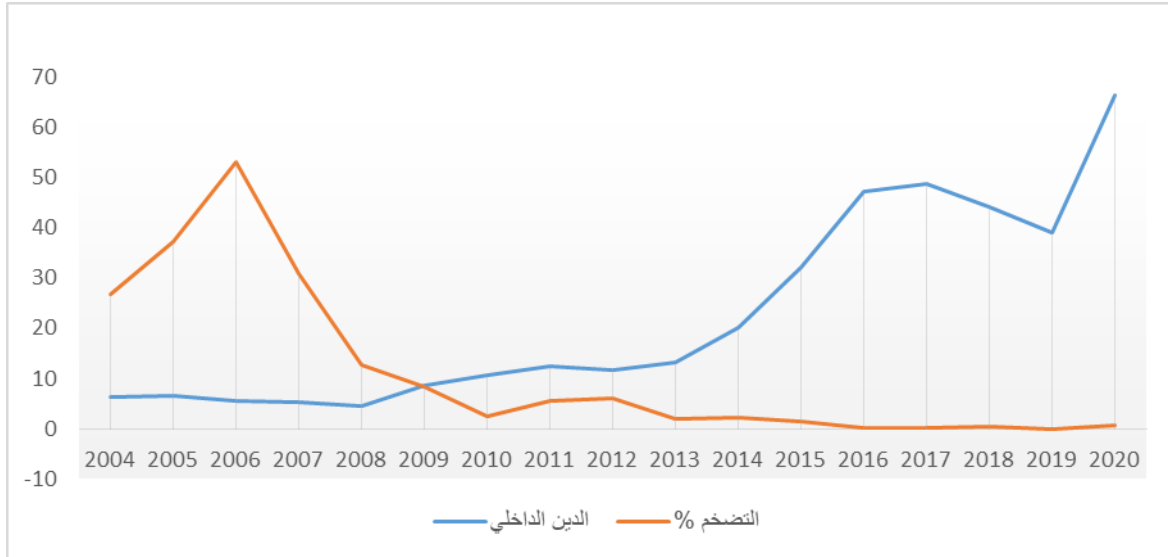
اما الاعوام (2015-2019) فقد شهدت إرتفاعاً للدين الداخلي بمعدلات متذبذبة حتى بلغ في عام (2019) قرابة (69.498) ترليون دينار، وقد شهدت انخفاضا في معدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم عام (2019) حوالي (0.2-%) وقد اسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في التأثير بمعدلات التضخم منها أزمة الركود الاقتصادي العالمي وما نجم عنها من تراجع معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية كافة، فضلا عما حققته السياسة النقدية من الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق إجراءاتها لدعم السيولة المحلية واستمرار تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية.

اما في عام (2020) فقد شهد العراق صدمة مزدوجة تمثلت بتفشي فايروس كورونا الذي انتج أزمة عالمية تمخض عنها انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعار النفط عالمياً وهذا ما تسبب في حصول عجز كبير في الموازنة العامة ومن اجل سد هذا العجز تم اللجوء إلى زيادة الاقتراض الداخلي، إذ شهد الدين الداخلي إرتفاعاً ضخماً حيث وصل في هذا العام إلى قرابة (66.2) ترليون دينار، وكذلك زيادة النفقات على القطاع الصحي نتيجة وباء كوفيد 19، فضلاً عن تحديد حجم الإنتاج النفطي الذي ولد



ضغطا كبيرا على حجم الايرادات النفطية وهي الإيرادات الرئيسية للموازنة مما ضاعف الأزمة. وقد حدث إرتفاع طفيف في معدل التضخم حتى بلغ (0.6) الا انه رغم ذلك استطاعت السياسة النقدية المحافظة على معدلات التضخم عند مستويات معينة ويمكن بيان ذلك بالشكل (1) البياني الآتي:

الشكل (1) اتجاه الدين الداخلي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتضح من الشكل (1) اعلاه إن الدين الداخلي أخذ بالإرتفاع طيلة مدة الدراسة وبما إن هذه الديون وجهت للإنفاق الجاري فمن المفترض إن ترفع معدلات التضخم لاسيما مع عدم وجود جهاز انتاجي مرن الا إن ما نلاحظه هو بقاء معدلات التضخم بمستويات منخفضة ليدل ذلك على توجهات السياسة النقدية في المحافظة على معدلات التضخم. ونلاحظ إن إرتفاع الدين الداخلي العراقي ليس له تأثير على معدلات التضخم وهذا الانخفاض الحاصل في معدلات التضخم نتيجة توجهات السياسة النقدية في المحافظة على معدلات التضخم بمستويات منخفضة، اما ما نلاحظه من إرتفاع المديونية الداخلية في اغلب سنوات الدراسة من (2004-2020) تعود إلى اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفت عجزات تراكمية في الموازنة العامة طيلة تلك الفترة، فضلا عن التدهور في الوضع الأمني وزيادة الإنفاق العسكري، اما السنوات التي انخفضت فيها المديونية الداخلية فكانت بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية التي انعكست على تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة.

ثانياً: العلاقة بين الدين الخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة المديونية الخارجية نتيجة اختلالات وتشوهات هيكلية في بنية النشاط الاقتصادي، وقد انعكست هذه الآثار على الوضع الاقتصادي بسبب تعطل اغلب القطاعات الاقتصادية في البلد ويوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد زاخر بالموارد والإمكانيات الا انه يعاني من الهدر والفساد⁽¹⁵⁾. وبما إن حالة العجز قد سادت في أغلب السنوات الا انه لم تلجأ إلى الاقتراض الخارجي الا في حالة عدم كفاية الاقتراض الداخلي، وفي مرحلة الانفاق من المفترض إن يرفع من معدلات التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي لاسيما إن العراق بلد إستهلاكي الا إن معدلات التضخم كانت تحقق انخفاضا



مستمراً حتى فترات زيادة الدين، نستنتج من ذلك عدم وجود تأثير واضح للدين الخارجي والداخلي على معدلات التضخم بحكم وجود سياسة نقدية تسعى دائماً للمحافظة عليه بمعدلات منخفضة من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من خلال جدول (1)، اذ يتبين إن الدين الخارجي يتأرجح بين الصعود والنزول عبر السنوات (2004-2020) لكنه بشكل عام أخذ بالانخفاض وقد حقق تغيراً سالباً اذ بلغ في عام (2006) قرابة (32.371) ترليون دينار، بمعدل نمو بلغ (38%) مقارنةً بعام (2005)، وبالمقابل حقق معدل التضخم تغيراً موجباً حيث وصل إلى أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة اذ بلغ (53.1%) والسبب في ذلك يعود إلى رفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية، فضلاً عن الاختناقات التي حصلت في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق مما رفع المستوى العام للأسعار.

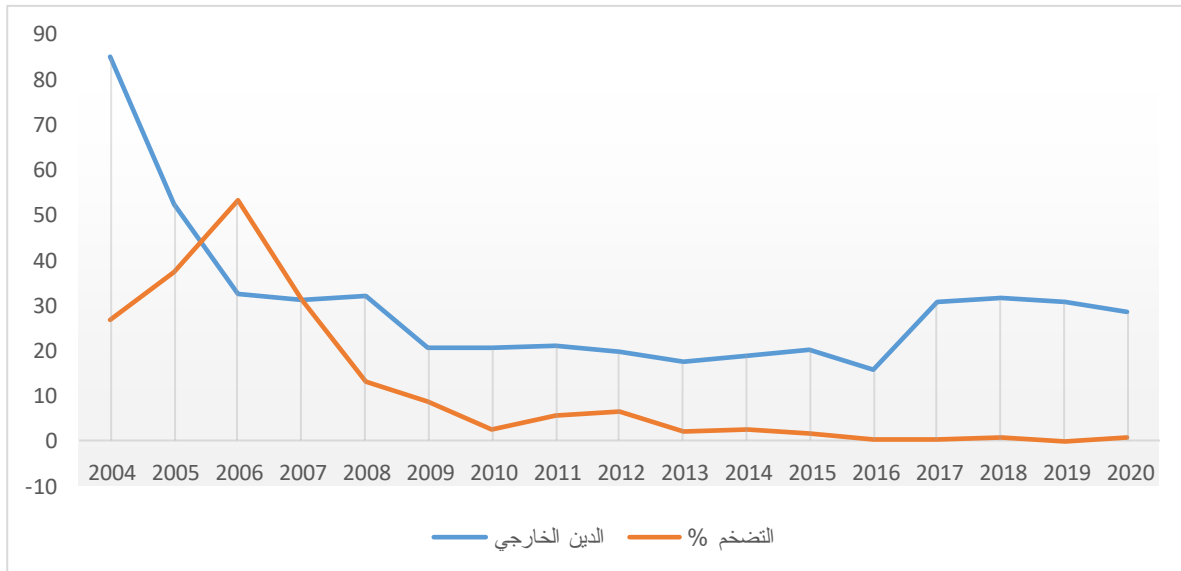
وقد شهدت المدة (2007-2010) انخفاض للدين الخارجي وقابله انخفاض في معدل التضخم اذ سجل التضخم معدلاً بلغ (2.5%) في عام (2010) نتيجة اتباع سياسة اقتصادية معينة تخفض معدل التضخم فضلاً عن انخفاض سعر الصرف ولما له من أثر على المستوى العام للأسعار لأن أغلب السلع المستهلكة في العراق هي سلع مستوردة بالدولار، وكذلك إن الإيرادات النفطية تكون بالدولار، وفي عام (2011) ارتفع الدين الخارجي إلى قرابة (21.037) ترليون دينار، ورافقه إرتفاع في معدل التضخم، اذ بلغ معدل التضخم قرابة (5.6%) نتيجة لإرتفاع أسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتج عن انخفاض في عرض هذه السلع داخل العراق والاعتماد بشكل كبير على الاستيراد لتوفير الحاجة المحلية وتوصف هذه السلع المستوردة بإرتفاع أسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي إلى الداخل التضخم المستورد.

وشهد عام (2012) انخفاض للدين الخارجي اذ بلغ قرابة (19.393) ترليون دينار وتسجيل معدل نمو سالب بلغ (8-) مقارنةً مع عام (2011)، فيما إرتفع معدل التضخم اذ بلغ (6.1%) بسبب هيكل الاقتصاد العراقي المشوه والمشاكل التي كان يعاني منها ويأتي في مقدمتها الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي القائم على قيادة القطاع النفطي وعوائده المالية لعملية التنمية الاقتصادية والنفعات العامة للدولة. وشهد عام (2013) انخفاض الدين الخارجي اذ بلغ قرابة (17.24) ترليون دينار، ورافقه انخفاض معدل التضخم اذ بلغ (1.9%) نتيجة اتباع العراق سياسة اقتصادية تكبح جماح التضخم وتحافظ على استقرار مستوى الأسعار. وفي عام (2014) ارتفع الدين الخارجي إلى قرابة (18.8) ترليون دينار، ورافقه إرتفاع في معدل التضخم، اذ سجل التضخم معدل (2.2%) نتيجة تعرض العراق إلى هجمات إرهابية وانخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة، وفي عام (2015) استمر الدين الخارجي بالإرتفاع ورافقه انخفاض في معدل التضخم بسبب تطبيق سياسة اقتصادية محافظة على استقرار الأسعار، واستمر الانخفاض في معدل التضخم اذ سجل (0.1%) في عام (2016) ورافقه انخفاض للدين الخارجي. اما في العامين (2017) و(2018) فقد شهد الدين الخارجي إرتفاعاً اذ بلغ قرابة (31.429) ترليون دينار في عام (2018)، ورافقه إرتفاع في التضخم اذ بلغ التضخم في عام (2018) قرابة (0.4%) نتيجة تحسن



أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية وزيادة النفقات الحكومية وزيادة الطلب الكلي وإرتفاع المستوى العام للأسعار. وشهد عام (2019) انخفاض الدين الخارجي وتسجيل قرابة (30.588) ترليون دينار، ورافقه انخفاض معدل التضخم اذ بلغ (0.2-%) نتيجة اتباع العراق سياسة اقتصادية تكبح جماح التضخم وتحافظ على استقرار مستوى الأسعار. وقد انكمش الاقتصاد العراقي في عام (2020) بسبب انخفاض أسعار النفط وتفاشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجةً لذلك، تزايد العجز المزدوج مما ينعكس على إرتفاع للدين العام رغم اعتماد الحكومة على الدين الداخلي، اذ سجل الدين الخارجي تراجعاً حيث وصل قرابة (28.32) ترليون دينار وتسجيل معدل تضخم طفيف بلغ (0.6) في عام (2020) ويمكن بيان ذلك بالشكل (2) البياني الآتي:

الشكل (2) اتجاه الدين الخارجي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020):



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتضح من الشكل (2) اعلاه إن الدين الخارجي أخذ بالانخفاض في اغلب سنوات الدراسة بسبب اعتماد الحكومة غالباً على الدين الداخلي، الا انه عاود الإرتفاع من عام (2017) حتى عام (2020) بسبب الازمات المزدوجة التي لحقت بالعراق لاسيما ازمة فايروس كورونا متزامناً مع انخفاض أسعار النفط وحدث ركود عالمي انعكس على انخفاض الإيرادات العامة وحصول عجز في الموازنة العامة، ومع عدم سد العجز عن طريق الاقتراض الداخلي تم اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الخارجية وزيادة المديونية الخارجية الا إن ذلك لم ينعكس على إرتفاع معدلات التضخم في العراق وكما ذكرنا سابقاً توجهات السياسة النقدية حالة دون إرتفاع معدلات التضخم.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام والتضخم

يتناول المبحث الثالث عرض وتحليل نتائج الاختبارات القياسية للعلاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والتضخم في العراق خلال المدة (2004-2020).



المطلب الاول: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يستخدم اختبار الاستقرارية للتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور (Unit Root)، فإذا كانت تحتوي على جذر وحدة واحد فإن هذه السلسلة تعد متكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of order one) ويرمز لها $I(1)$. والسلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر وحدة أو السلاسل المستقرة تكون متكاملة من الدرجة الصفرية ويرمز لها $I(0)$. ويعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة السلاسل الزمنية وتحليلها، إذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية. ونلاحظ من خلال الجدول بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة عند المستوى، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية وتبين إن المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى $I(1)$ سواء كان ذلك بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام كما في الجدول (2) ادناه:

جدول (2) اختبار (ADF) و (PP) للمستوى والفروق الأولى

| UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) | | | | |
|-----------------------------------------------|-------------|---------|-----------|---------|
| Null Hypothesis: the variable has a unit root | | | | |
| At Level | | | | |
| | | DE | DI | INF |
| With Constant | t-Statistic | -1.6483 | 0.548631 | -0.8318 |
| | Prob. | 0.4451 | 0.9857 | 0.7931 |
| | | n0 | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.3124 | -1.983041 | -1.0188 |
| | Prob. | 0.4141 | 0.5874 | 0.9237 |
| | | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -0.2818 | 1.340577 | -1.2772 |
| | Prob. | 0.5750 | 0.9513 | 0.1805 |
| | | n0 | n0 | n0 |
| At First Difference | | | | |
| | | d(DE) | d(DI) | d(INF) |
| With Constant | t-Statistic | -2.5976 | -1.568187 | -2.4867 |
| | Prob. | 0.1057 | 0.4864 | 0.1309 |
| | | n0 | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -4.0108 | -3.955430 | -2.4678 |
| | Prob. | 0.0192 | 0.0716 | 0.3393 |
| | | ** | * | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.7196 | -1.130448 | -2.4127 |
| | Prob. | 0.0085 | 0.2292 | 0.0182 |
| | | *** | n0 | ** |

(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

المطلب الثاني: نتائج العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق باستخدام نموذج ARDL

يعرض المطلب الثاني نتائج تقدير العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والتضخم خلال المدة (2004-2020) بيانات نصف سنوية، وباعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.



1- نتائج الاختبار الاولي لنموذج(ARDL):

يُظهر الجدول (3) نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) وكما يلاحظ فيه قيمة $R\text{-squared}=0.977572$ وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (DI,DE) قد فسرت المتغير التابع (INF) بنسبة (97%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص النموذج حسب معيار فترة الابطاء المثلى الذي حدد النموذج الملائم لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، ووفقا لاختبار (Durbin-Watson) فان القيمة المحسوبة بلغت (2.166121) ما يعني إن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (3) لدالة التضخم ARDL نتائج الاختبار الاولي لنموذج

| Dependent Variable: INF | | | | |
|-----------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: ARDL | | | | |
| Dynamic regressors (2 lags, automatic): DE DI | | | | |
| Number of models evaluated: 18 | | | | |
| Selected Model: ARDL(2, 1, 0) | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| INF(-1) | 1.237616 | 0.132844 | 9.316308 | 0.0000 |
| INF(-2) | -0.416744 | 0.136219 | -3.059368 | 0.0068 |
| DE | -0.813667 | 0.343953 | -2.365632 | 0.0294 |
| DE(-1) | 0.793379 | 0.234774 | 3.379335 | 0.0033 |
| DI | -0.003943 | 0.057048 | -0.069111 | 0.9457 |
| C | 0.558434 | 2.402489 | 0.232440 | 0.8188 |
| R-squared | 0.977572 | Mean dependent var | | 12.59375 |
| Adjusted R-squared | 0.971342 | S.D. dependent var | | 16.34135 |
| S.E. of regression | 2.766389 | Akaike info criterion | | 5.085281 |
| Sum squared resid | 137.7524 | Schwarz criterion | | 5.379794 |
| Log likelihood | -55.02337 | Hannan-Quinn criter. | | 5.163415 |
| F-statistic | 156.9119 | Durbin-Watson stat | | 2.166121 |
| Prob(F-statistic) | | | | 0.000000 |

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

يُظهر الجدول (4) نتائج اختبار الحدود حيث تفصح النتائج إن (F) المحسوبة وبالباغة قيمتها (5.652238) أكبر من (F) الجدولية في كلا الحالتين الصغرى والبالغة (3.17) والعظمى البالغة (4.14) عند مستوى (10%)، وعليه نرفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) وان هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات وهذا يقود إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل وكما موضح في الجدول ادناه:



الجدول (4) نتائج اختبار الحدود لدالة التضخم

| ARDL Bounds Test | | |
|--------------------------------------------------|----------|----------|
| Null Hypothesis: No long-run relationships exist | | |
| Test Statistic | Value | k |
| F-statistic | 5.652238 | 2 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | I0 Bound | I1 Bound |
| %10 | 3.17 | 4.14 |
| %5 | 3.79 | 4.85 |
| %2.5 | 4.41 | 5.52 |
| %1 | 5.15 | 6.36 |

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

3- تقدير النموذج قصير الاجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (5) نتائج تقدير المعلمات من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصير وتُظهر نتائج الاختبار وجود علاقة عكسية في الاجل القصير بين المتغيرات المستقلة (DE, DI) والمتغير التابع (INF). وعلى الرغم من إن العلاقة بين الدين العام والتضخم ايجابية على مستوى النظرية والدراسات التجريبية نتيجة ارتباط زيادة الديون بارتفاع عرض النقد وارتفاع مستويات الأسعار، على افتراض ضعف مرونة الجهاز الانتاجي أو وصوله إلى الاستخدام الكامل، الا إن الامر يختلف في البلدان النفطية التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت والاستيراد لتلبية الطلب المحلي، ومنها العراق، حيث يقوم البنك المركزي بمعالجة أية زيادة في عرض النقود، نتيجة الاقتراض الحكومي احياناً، عن طريق شراء العملة المحلية في الأسواق مقابل طرح الدولار مما يبقي سعر الصرف ثابتاً في الأسواق وبالتالي ثبات مستويات الأسعار وعدم ارتفاع معدلات التضخم بموازاة ارتفاع الدين العام وكما حدث خلال مدة الدراسة. وقد أظهرت العلاقة المقدره بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد قد بلغت قيمته (-0.179128)، ومعنوياً عند مستوى (0.01) مما يؤكد العلاقة العكسية بين متغيرات الدين العام والتضخم في الاجل القصير.

الجدول (5) نتائج تقدير النموذج قصير الاجل لدالة التضخم

| ARDL Cointegrating And Long Run Form | | | | |
|---------------------------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Selected Model: ARDL(2, 1, 0) | | | | |
| Cointegrating Form | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(INF) | 0.416744 | 0.136219 | 3.059368 | 0.0068 |
| D(DE) | -0.813667 | 0.343953 | -2.365632 | 0.0294 |
| D(DI) | -0.003943 | 0.057048 | -0.069111 | 0.9457 |
| CoIntEq(-1) | -0.179128 | 0.064460 | -2.778906 | 0.0124 |
| CoInteq = INF - (-0.1133*DE -0.0220*DI + 3.1175) | | | | |

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

4- تقدير نموذج طويل الاجل:

تبين نتائج الاختبار طويل الاجل لعلاقة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي مع معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة ضعف معنوية المعلمات المقدره جميعاً في الاجل الطويل، مما يؤكد بان



الدين العام لا يؤثر على معدلات التضخم في الاجل الطويل نظرا لارتباط الاخير بأسعار الصرف في العراق. كما إن سعر الصرف الثابت يحد من تأثير إرتفاع عرض النقد نتيجة الاقتراض العام، نظرا لقيام البنك المركزي بمبادلة الدينار العراقي الفائض بالدولار حفاظا على ثبات سعر صرف الدينار، وبالتالي استقرار مستويات الأسعار نظرا لان معظم الطلب المحلي على السلع يغذى بالسلع المستوردة من الخارج، كما في الجدول (6) الاتي:

الجدول (6) نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة التضخم

| Long Run Coefficients | | | | |
|-----------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| DE | -0.113260 | 0.790031 | -0.143362 | 0.8876 |
| DI | -0.022010 | 0.312654 | -0.070398 | 0.9447 |
| C | 3.117509 | 13.788221 | 0.226099 | 0.8237 |

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5- اختبار جودة النموذج: للحكم على جودة النموذج المستخدم وللتأكد من خلو النموذج

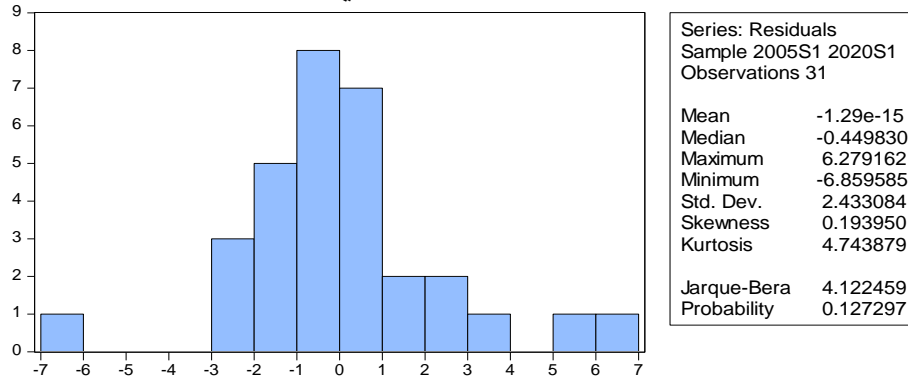
من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الاتية:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح المخطط (1) إن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج المقدر لان قيمة

(Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (0.05).

المخطط (1) اختبار التوزيع الطبيعي لدالة التضخم



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

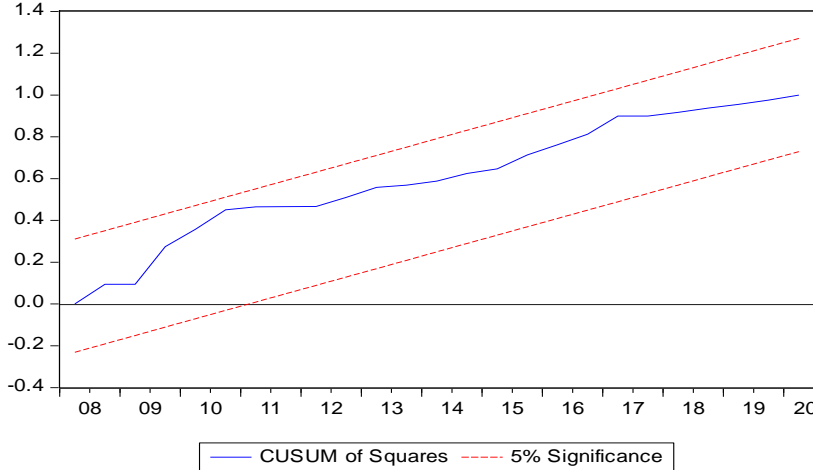
ب. اختبار استقرارية الدالة خلال مدة الدراسة:

يتضح من الشكلين (3) و(4) إن الخط البياني يمر في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني ويتغيران حول القيمة الصفرية، حيث تمثل الخطوط المستقيمة في هذين الشكلين الحدود العليا والحدود الدنيا الحرجة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك يتضح ثبات استقراريه المعلمات القصيرة والطويلة الاجل للنموذج المقدر (ARDL) حسب الاختبارات الإحصائية.



• اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

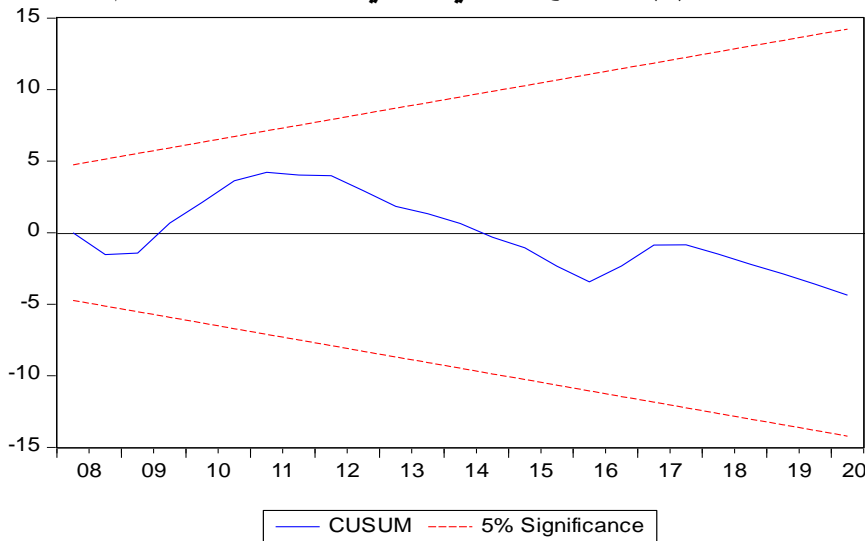
الشكل (3) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة التضخم



من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

• اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

الشكل (4) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة التضخم



من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

6- المشاكل القياسية للنموذج

أ. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

يشير الجدول (7) إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي إذ كانت قيمة (F) المحسوبة (F-statistic) غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (7) الارتباط الذاتي للبواقي لدالة التضخم

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---------------------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.210623 | Prob. F(1,17) | 0.6521 |
| Obs*R-squared | 0.293711 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5879 |

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9



ب. اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

يبين الجدول (8) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي وقيمة (F) المحسوبة غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (8) اختبار عدم تجانس التباين للبواقي لدالة التضخم

| <i>Heteroskedasticity Test:</i> | | | |
|---------------------------------|----------|---------------------|--------|
| <i>F-statistic</i> | 1.843818 | Prob. F(1,28) | 0.1853 |
| <i>Obs*R-squared</i> | 1.853468 | Prob. Chi-Square(1) | 0.1734 |

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

الاستنتاجات:

1. تربط العديد من النظريات والدراسات التجريبية بين اتساع الدين الحكومي والضغط التضخمية نظرا للطبيعة الاستهلاكية للنفقات الحكومية وضعف الجهد الاستثماري الحكومي المولد لزيادة الناتج المحلي الاجمالي.
2. رغم ان العلاقة وثيقة بين تراكم الدين العام ومعدلات التضخم في البلدان النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي من جهة واللجوء الى التمويل التضخمي من جانب اخر، الا ان العلاقة مختلفة في اقتصاد العراق النفطي بسبب انفصام العلاقة بين الدين العام والتضخم نتيجة اعتماد سعر صرف ثابت يدافع عنه البنك المركزي باستمرار، واعتماد الطلب المحلي على العرض الاجنبي من السلع وبما يتجاوز عقبة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي.
3. أدت السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي التي تستهدف التضخم عن طريق تثبيت سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار من خلال المزادات اليومية إلى قلب المعادلة الاقتصادية المألوفة التي تستثني الأسعار بالدولار من مؤثرات التضخم الداخلية.
4. اظهرت نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ان جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الاول، باستثناء الدين العام الخارجي كان مستقراً عند المستوى الاصلي، مما يوجب توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة في تحديد علاقة الدين العام الداخلي والخارجي مع التضخم في العراق.
5. وتُظهر نتائج الاختبار القياسي وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين الدين الداخلي والخارجي مع معدلات التضخم. وعلى الرغم من ان العلاقة بين الدين العام والتضخم ايجابية على مستوى النظرية والدراسات التجريبية نتيجة ارتباط زيادة الديون بارتفاع عرض النقد وارتفاع مستويات الاسعار، على افتراض ضعف مرونة الجهاز الانتاجي او وصوله الى الاستخدام الكامل، الا ان الامر يختلف في البلدان النفطية التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت والاستيراد لتلبية الطلب المحلي، ومنها العراق، حيث يقوم البنك المركزي بمعالجة أي زيادة في عرض النقود، نتيجة الاقتراض الحكومي احيانا، عن طريق شراء العملة المحلية في الاسواق مقابل طرح الدولار مما يبقي سعر الصرف ثابت في الاسواق وبالتالي ثبات مستويات الاسعار وعدم ارتفاع معدلات التضخم بموازاة ارتفاع الدين العام.



6. تبين نتائج الاختبار طويل الاجل لعلاقة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي مع معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة ضعف معنوية المعلمات المقدرة جميعا في الاجل الطويل، مما يؤكد بان الدين العام لا يؤثر على معدلات التضخم في الاجل الطويل نظرا لارتباط الاخير بأسعار الصرف في العراق. كما ان سعر الصرف الثابت يحد من تأثير ارتفاع عرض النقد نتيجة الاقتراض العام، نظرا لقيام البنك المركزي بمبادلة الدينار العراقي الفائض بالدولار حفاظا على ثبات سعر صرف الدينار، وبالتالي استقرار مستويات الاسعار نظرا لان معظم الطلب المحلي على السلع يغذى بالسلع المستوردة من الخارج.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على تنسيق اتجاه للسياستين المالية والنقدية من اجل الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي، وادارة الاقتراض الحكومي، وبما يتوافق مع الاهداف العليا للسياسة النقدية.
2. التأكيد على اعتماد القاعدة الذهبية في الاقتراض بان توجه مبالغ القرض العام الى تمويل الانفاق الاستثماري حصرا وبما يقوي البنية التحتية ويزيد من المشروعات العامة الموجهة للتصدير، خصوصا بالنسبة للقروض الاجنبية كونها تسدد بالعملة الاجنبية في المستقبل.
3. العمل على تنويع مصادر الدخل وتخفيض نسبة الاعتماد على النفط وبشكل تدريجي عن طريق وضع خطط مستقبلية لتنشيط القطاعات الانتاجية ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي، وتوسيع القاعدة الضريبية، لتعظيم الايرادات غير النفطية وزيادة مساهمتها في تمويل الموازنة.
4. انشاء صندوق ثروة سيادي يمول من استقطاعات ثابتة من الايراد النفطي لأجل استخدامه في تمويل فجوات التمويل الناتجة عن تراجع اسعار النفط، وليكون ضامن لحقوق الاجيال المستقبلية.

المصادر

1. علي، احمد بريهي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، البنك المركزي العراقي، قسم البحوث والدراسات 2015.
2. ابدجمان، مايكل، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة محمد إبراهيم منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن وسلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، 1988.
3. إسماعيل، عوض فاضل، "نظرية الانفاق الحكومي"، دراسة في الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة صدام، بغداد، 2003.
4. البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020).
5. بنين، بغداد، قعيد إبراهيم، حسبية شتحنة، "التمويل الغير تقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي _ دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1987-2016)"، الملتقى الدولي الثاني، جامعة محمد بوضايف، المسيلة، الجزائر، 2019.
6. بريهي، فارس كريم، "الاقتصاد العراقي. فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 27، 2011.



7. حسن، شيماء فارس، "تزايد الدين العام وتأثيره في تخفيض الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2018)", رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة العراقية، 2020.
8. عطية، حارث رحيم، "قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (1988-2017)", رسالة ماجستير مقدمة مجلس إلى كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2018.
9. شندي، اديب قاسم، حيدر كامل نعيم، "تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (1970-2008)", مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 5، 2011.
10. العركوب، هاشم محمد، "عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة في أسبابه واثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق (1973-1993)", أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، 1997.
11. معبدي، يونس، "الاقتصاد الكلي"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
12. مرسي، منال جابر، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2021.
13. وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020).
- هوامش البحث**
- (1) يونس معبدي، الاقتصاد الكلي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص102.
- (2) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن وسلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر: 1988، ص226.
- (3) عوض فاضل إسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، طبع على نفقة جامعة صدام، بغداد، 2003، ص504.
- (4) عوض فاضل إسماعيل، مصدر سابق، ص507.
- (5) المصدر نفسه، ص508.
- (6) منال جابر مرسي، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2021، ص380-381.
- (7) بغداد بنين، قعيد إبراهيم، حسيبة شتحونة، التمويل الغير تقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1987-2016)، الملتقى الدولي الثاني، جامعة محمد بوضايف، مسيلة، الجزائر، 2019، ص8.
- (8) هاشم محمد العركوب، عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة في أسبابه واثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق (1973-1993)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، 1997، ص65.
- (9) احمد بريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، البنك المركزي العراقي، قسم البحوث والدراسات 2015، ص23.



**Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics**



- (10) حارث رحيم عطية، قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (1988-2017)، رسالة ماجستير مقدمة مجلس إلى كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2018، ص 106.
- (11) اديب قاسم شندي، حيدر كامل نعيم ، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (1970-2008) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد5، 2011، ص11.
- (12) فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي. فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 27، 2011، ص32.
- (13) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010، ص45.
- (14) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، 2014، ص85.
- (15) شيما فارس حسن، تزايد الدين العام وتأثيره في تخفيض الاستدامة المالية في العراق للمدة(2003-2018)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة العراقية، 2020، ص56.